النظام الاقتصادي في الإسلام

إعداد: د. موسى معطان د. منى رفعت

وتشتمل هذه الوحدة على العناوين التالية:

١- مفهوم النظام الاقتصادي في الإسلام

٢- إسهامات علماء المسلمين في الإقتصاد المعاصر.

٣- موقف الإسلام من بعض القضايا الاقتصادية: الإنتاج، التوزيع، الملكيّة.

٤- خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام.

٥- مؤسسات إقتصادية تعمل وفق أحكام الشريعة : المصارف الإسلاميّة ، شركات التأمين الإسلامية

" أظنّ أننا بحاجة في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام ، وطبّقوها، ما حلّ بنا ما حلَّ من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأنّ النقود لا تلد النقود."

بوفيس فانسون/ رئيس تحرير مجلة " تشالينجز " الاقتصادية الشهيرة / ٢٠٠٩/ في تعليق له على الأزمة المالية العالميّة الأخيرة.

مقدّمة

الاقتصاد عصب الحياة، والقوام المادي لمعيشة الأمة، وكلّما قوي اقتصاد أمة تحققت الحياة الكريمة لأفرادها، وتعززت مكانتها بين الناس.

مفهوم النظام الاقتصادي في الإسلام

يمكن تعريف النظام الاقتصادي في الإسلام بأنه: (مجموعة المبادئ والأحكام المستمدة من الشريعة الإسلاميّة، والتي تنظم الحياة الاقتصاديّة للأمة).

فقد نظّم الإسلام بمبادئه وأحكامه شؤون الاقتصاد، ومن تلك المبادئ: مبدأ توزيع الثروة ومنع تركّزها، كما قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ الحشر: ٧ ومن الأمثلة على تلك الأحكام: تحريم الربا وتحريم الاحتكار.

والعلم الذي يبحث في الحياة الاقتصاديّة هو علم الاقتصاد، والإسلام لا يرفض ما يتوصّل إليه العلم من قوانين علميّة محايدة، ولكنّ الإسلام يختلف مع النظم الاقتصاديّة الأخرى في مواقفها من بعض الظواهر الاقتصاديّة.

يمكن تقسيم القوانين والقواعد الاقتصاديّة حسب موقف الإسلام منها

إلى نوعين:

قوانين اقتصادية مطلقة

تعريفه: هي قوانين لا تختلف فيها وجهات النظر من مجتمع لآخر أو من نظام لآخر.

أمثلة:

١- قوانين التحليل الاقتصادي لظاهرة البطالة.

٢- (قانون العَرْض والطلب):

القاضي بأنه: كلما ازداد عرض السلعة قلّ ثمنها والعكس صحيح، وكلّما ازداد الطلب على السلعة ازداد ثمنها والعكس صحيح.

موقف الإسلام منها : لا يعارضها الإسلام لأنها قوانين علميّة مطلقة مثل الفيزياء والرياضيات، ولذلك يمكن أن تتفق فيه وجهة النظر الاقتصاد الإسلامي مع وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي مثلاً.

قواعد اقتصادية نسبيّة

تعريفه: هي قوانين تختلف فيها وجهات النظر والأحكام من مجتمع لآخر أو من نظام لآخر.

أمثلة:

١- الموقف من الملكيّة الفرديّة

٢- ودور الدولة في الاقتصاد.

موقف الإسلام منها: يتخّذ الإسلام منها موقفاً متميّزاً، ويعالجها ضمن منظومة من المبادئ والقيم والأحكام الشرعيّة تسمى النظام الاقتصادي الإسلامي، ذلك لأنّ هذه القوانين لا تكتسب صفة القانون العلمي المطلق.

ففي المثال السابق مثلاً... نجد أنّ الإسلام يقف موقفاً وسطاً من الملكيّة الفرديّة، فلا يلغي هذه الملكيّة كما فعلت الاشتراكيّة، ولا يطلقها كما فعلت الرأسمالية.

مفهوم النظام الاقتصادي في الإسلام

أتعلّم:

يعرّف أحد المختصّين بالبحث في الاقتصاد الإسلامي علم الاقتصاد بأنه: (العلم الذي يهدف إلى الوصول إلى أمثل الطرق في الإنتاج والتوزيع، في ظلّ إطار معيّن من القيم والتقاليد والتطلعات الحضاريّة للمجتمع).

إسهامات علماء المسلمين في الإقتصاد المعاصر

١ـ نشطت الدراسات الاقتصادية الإسلاميّة في العصر الحديث، وتناولت بالبحث القضايا الاقتصاديّة المعاصرة، لتقديم حلول للمشاكل الاقتصاديّة، مستمدة من مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي وقيمه وأحكامه، ومن الفقه الإسلامي، وبالاعتماد على أساليب التحليل العلمي والاقتصادي.

٢ـ انتشرت المؤسسات الاقتصاديّة التي تعمل وفق أحكام الشريعة، مثل: المصارف الإسلاميّة، وشركات التأمين الإسلاميّة، ومؤسسات إدارة الزكاة.

٣ـ بدأ يظهر عدد من الأقسام الأكاديميّة في الجامعات تختصّ بتدريس الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته، منها: قسم الشريعة والمصارف الإسلامية في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنيّة.

موقف الإسلام من بعض القضايا الاقتصاديّة

١- الإنتاج

حثّ الإسلام على الإنتاج والعمل حثّاً شديداً، والنصوص في هذا مستفيضة، منها:

- **قوله تعالى:** ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ الملك: ١٥

- **ويقول النبي ﷺ : (ما أكل أحد طعاماً قطّ خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإنّ نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده).**

في إشارة منه ﷺ إلى قيمة العمل والإنتاج، إلى حدّ أنه لا يمنع شرفُ منصب النبوة عن وظيفة الإنتاج والعمل ولا يشغل عنه، ولا ينزل العمل بالنبي عن منزلته التي رفعه الله تعالى إليها.

موقف الإسلام من بعض القضايا الاقتصاديّة

٢- التوزيع

تشغل مشكلة تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل، الاهتمام الأبرز في أيّ نظام اقتصادي، وللإسلام تميّزه في معالجة هذه المشكلة وتحقيق العدل فيها.

نظرة الإسلام إلى مشكلة التوزيع:

١- إنّ إحلال المساواة بين الناس في الثروة والدخل، هو أمر غير عادل ولا مقبول، ويُفقدُ الناس الدافع نحو الإنتاج والعمل.

٢- وفي المقابل، إنّ تركّز ثروة المجتمع في أيدي فئة قليلة، ووجود طبقة واسعة من الفقراء المغدمين، هو أمر مرفوض أيضاً ويخلّ بالعدل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

لذلك اتخذ الإسلام موقفاً وسطاً من مشكلة التوزيع، وعدّ تفاوت الناس في الثروة سنة من سنن الله تعالى، لا ينبغي معاندتها. قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ النحل: ٧١

وفي نفس الوقت حارب الفقر وتركز الثروة. قال تعالى: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ ﴾ الحشر: ٧

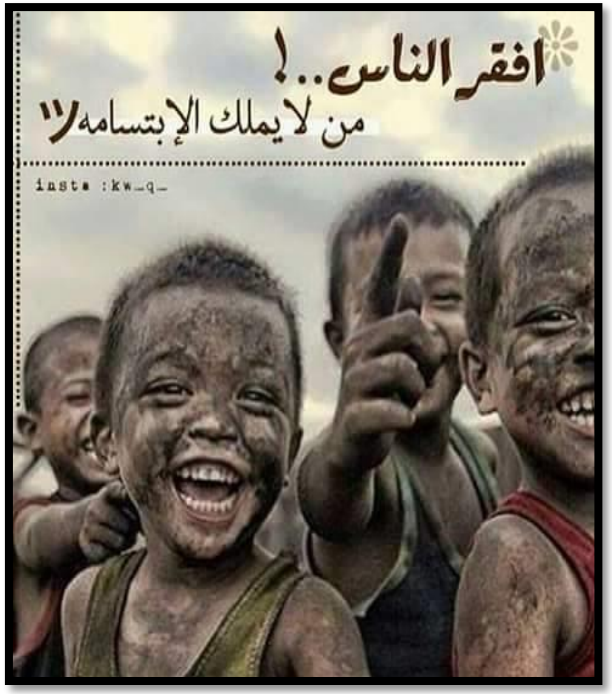

نظم التوزيع الإسلاميّة

أتى الإسلام بنظم متميّزة للتوزيع، لتحقيق أهداف دينيّة واجتماعيّة واقتصاديّة، من أهمّها:

١- **الزكاة:** وهي نظام يهدف إلى تطهير النفوس من الشحّ والتعلّق بالدنيا، كما يهدف إلى معالجة حقيقيّة لمشكلة الفقر.

٢- **الصدقات التطوعيّة:** حيث يندفع إليها المسلم بدافع ديني كبير، وهي تشكّل مورداً إضافياً لمعالجة مشكلة الفقر، خاصة إذا لم تفِ الزكاة لمعالجتها، كما أنها تشكّل تمويلاً مدنياً ومجتمعياً لكل سبل الخير والمصالح العامة في المجتمع.

نظم التوزيع الإسلاميّة

٣- الوقف: وهو التصدق بمنفعة راس المال على التأبيد، وهو نظام اختياري حثّ الإسلام عليه، وأدام أجره حتى بعد موت صاحبه، وهو المعبّر عنه في الأحاديث النبويّة بـِ (الصدقة الجارية) مثل: التبرّع بأرض لإقامة مستشفى خيري أو مدرسة أو مسجد أو دار لرعاية الأيتام والمساكين أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد لعبت الأوقاف دوراً مهماً عبر العصور الإسلاميّة في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وتغطية حاجات المجتمع الدائمة في شتى المجالات الدينيّة والاجتماعيّة والمعيشيّة والصحيّة والتعليميّة.

نظم التوزيع الإسلاميّة

٤- **الإرث والوصيّة:** وهما نظامان لتوزيع الثروة بعد الموت، يسهمان في تقليص تركّز الثروة في المجتمع، وذلك في :

أ- الميراث بتوزيعها على عدد من أقرباء المتوفى.

ب- وتتوسع دائرة التوزيع في الوصيّة، حيث يوزع جزء من ثروة الميّت على غير أقربائه، وقد حرّم الإسلام أي تحايل أو إخلال بهذين النظامين، حتى من صاحب الثروة نفسه، إلا وفق شروط حدّدها.

نظم التوزيع الإسلاميّة

الكفارات في الفقه الإسلامي

م	الاسم	نوع الكفارة			حكمها	على الترتيب أم على التخيير
١	اليمين	إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم	تحرير رقبة مؤمنة	صيام ثلاثة أيام متتابعات	الوجوب	التخيير بين الاطعام والكسوة وتحرير الرقبة فمن لم يجد صام ثلاثة أيام
٢	النذر	إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم	تحرير رقبة مؤمنة	صيام ثلاثة أيام متتابعات	الوجوب	التخيير بين الاطعام والكسوة وتحرير الرقبة فمن لم يجد صام ثلاثة أيام
٣	الإيلاء	إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم	تحرير رقبة مؤمنة	صيام ثلاثة أيام متتابعات	الوجوب	التخيير بين الاطعام والكسوة وتحرير الرقبة فمن لم يجد صام ثلاثة أيام
٤	الظهار	تحرير رقبة مؤمنة	صيام شهرين متتابعين	إطعام ستين مسكينا	الوجوب	الترتيب
٥	من أفسد صومه بجماع في نهار رمضان	تحرير رقبة مؤمنة	صيام شهرين متتابعين	إطعام ستين مسكينا	الوجوب	الترتيب
٦	القتل	تحرير رقبة مؤمنة	صيام شهرين متتابعين	———	الوجوب	الترتيب
٧	كفارة الأذى بفعل المحظور	ذبح شاة	إطعام ستة مساكين	صيام ثلاثة أيام	الوجوب	التخيير
٨	كفارة الأذى بترك واجب	ذبح شاة	صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع لأهله		الوجوب	الترتيب
٩	فدية المحصر والمتمتع والقارن	ذبح شاة	صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع لأهله		الوجوب	الترتيب
١٠	كفارة قتل الصيد إن كان له مثل	ذبح المثل وتفريق جميع لحمه على فقراء مكة	ينظر كم يساوي المثل ويخرج ما يقابل قيمته طعاما	يصوم عن إطعام كل مسكين يوما	الوجوب	التخيير
١١	كفارة قتل الصيد إذا لم يكن له مثل	ان ينظر كم قيمة الصيد المقتول ثم يخرج ما يقابلها اطعاما يفرق على المساكين	يصوم عن اطعام كل مسكين يوما	———	الوجوب	الترتيب
١٢	في الجماع قبل التحلل الأول	بدنة	صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع لأهله		الوجوب	الترتيب
١٣	في احكام شجر مكة والمدينة وصيد المدينة	عليه الجزاء ان استطاع فان لم يستطع فلا شيء عليه			الاستحباب	———
١٤	في الوطء في الحيض	يتصدق بدينار أو نصف دينار			الاستحباب	———

٥- الكفـــارات الماليـــة:

وهي أجزية مالية إلزاميّة لمحو بعض الذنوب، تهدف إلى:

أ- تهذيب نفس المذنب.

ب- كمـــا تهـــدف إلـــى الإســـهام فـــي معالجـــة مشكلة الفقر.

ت- وقـديماً أسـهمت فـي معالجة مشكلة الرقّ.

نظم التوزيع الإسلاميّة

٦- **الأضحية:** وهي عبادة مالية سنوية اختياريّة، تهدف إلى :

١- تحقيق معنى في نفس المسلم هو التضحية في سبيل الله تعالى.

٢- كما تهدف إلى تحقيق تكافل خاص مع الفقراء، بإدخال الفرحة إلى قلوبهم في يوم العيد، وبإطعامهم نوعاً خاصاً من الطعام، قد يكون كثير منهم محرومين منه طوال السنة أو غير مكثرين منه.

شروط الأضحية

١- أن تكون من بهيمة الأنعام: وهي الغنم والماعز والبقر والإبل.

٢- أن تبلغ السن المعتبرة شرعا: وهي في الغنم: سنة (وتجوز ستة أشهر إن كان حجمها كحجم من بلغت السنة)، وفي الماعز: سنة، وفي البقر: سنتان، وفي الإبل: خمس سنوات.

٣- أن تكون سليمة من العيوب فلا تُجزئ: العوراء البيّن عوَرها، والمريضة البيّن مرَضها، والعرجاء البيّن عرَجها، والعجفاء التي لا تُنقي اللحم (لهُزالها وضعفها).

موقف الإسلام من بعض القضايا الاقتصاديّة

٣- المِلكيّة

ألغت الاشتراكيةُ المِلكيّة الفرديّة، في حين أطلقت الرأسماليّة العَنان للأفراد في التملّك وفي التصرّف ولو بطرق تلحق الضرر بالمجتمع، بزعم تقديس الحريّة الفرديّة، أمّا الإسلام فقد توسّط في ذلك وكان أكثر واقعيّة وموافقة للفطرة.

١- فقد أقرّ الإسلام الملكيّة الفرديّة، وعدّ حبّ الإنسان للمال والتملّك فطرة طبيعيّة ، بل لقد سمّى القرآن الكريم المال خيراً، كما في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ البقرة: ١٨٠ وذلك ما لم يبالغ الإنسان في حبّ المال إلى درجة تنسيه الآخرة ويتجاوز معها القيم والأخلاق الإسلاميّة، وعلى هذا يُحمل مثل قوله تعالى: ﴿ وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا ﴾ الفجر: ٢٠ حيث ذمّ المبالغة والمجاوزة، ولم يذم أصل الميل.

٢- ومن ناحية أخرى، فإنّ الإنسان ليس مطلق اليد في الكسب والتصرّف فيما يملك، وإنّما هو محدد بضوابط تحقق له وللمجتمع الخير في الدنيا والآخرة، إذ المالك الحقيقي للمال هو الله، الذي سخّر هذا المال للإنسان وائتمنه عليه، ضمن تلك الضوابط، والتي من أهمّها:

١- تحريم أكل المال بالباطل.

٢- أداء حقوق الله تعالى.

٣- الاعتدال في الإنفاق.

٤- الابتعاد عن الكبر والحسد.

ضوابط المِلكيّة في الإسلام

١- تحريم أكل المال بالباطل

حرّم الإسلام أكل مال الناس بالباطل، بالرشوة أو الغشّ أو الاحتيال ونحو ذلك، وتوعَّد أكل المال بالباطل بالعقاب الشديد في الآخرةظن وفي الدنيا بنزع البركة، وقد ينتقم الله تعالى منه في بدنه وأهله وماله.

وقد تخفى بعض طرق أكل المال بالباطل على بعض الناس:

١- فالموظّف الذي يستخدم المال العام في مصالحه الشخصيّة، أو الذي لا يلتزم بساعات دوامه الرسمي - يأكل جزءاً من أجرته بالحرام.

٢- وربّ العمل الذي يهضم بعض حقوق عامله - يأكل المال بالحرام.

٣- ومن يسأل الناس دون حاجة، فإنه يأكل أموالهم بالحرام.

ضوابط المِلكيّة في الإسلام

٢- أداء حقوق الله تعالى

أوجب الله تعالى في المال حقوقاً، منها : الإنفاق على الأهل بالمعروف، والإنفاق على الفقراء والمساكين، قال تعالى: ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ ﴾ الحديد: ٧ ، وقال تعالى: ﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمْۚ ﴾ النور: ٣٣

وتوعّد من يكنز ماله ولا يفي بحقوق الله تعالى فيه بالعذاب الشديد، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ ﴾ التوبة: ٣٤

على أنّ النهي عن كنز المال لا يعني تحريم الادخار، فإنّ المسلم – بعد أن يؤدي حقوق الله تعالى في ماله – مأمور بالادخار، وقد كان النبي ﷺ يدّخر لأهله قوت سنة، لما في الادخار من منافع بمواجهة كلّ طارئ، والتخطيط للمستقبل، ولما فيه من آثار اقتصادية إيجابيّة كبيرة على الاستثمار في المجتمع.

ضوابط المِلكيّة في الإسلام

٣- الاعتدال في الإنفاق

حثّ الإسلام على الاعتدال في إنفاق المال من غير إسراف ولا تفتير، قال تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ٦٧ ﴾ الفرقان: ٦٧

وممّا ابتلي الناس به في هذا العصر، تلك النزعة الاستهلاكيّة التي تتجاوز الموارد الخاصة، حيث يسارعون إلى شراء كلّ جديد واستهلاكه، مهدرين أموالهم على مظاهر تفاخريّة كاذبة لا داعي لها.

ويعمل المنتجون الرأسماليّون على التأثير في رغبات الناس وتنمية تلك النزعة الإستهلاكيّة، من خلال الإعلانات المدروسة، والتفنن في إنتاج الكماليّات وتزيينها، وتقديم تسهيلات كبيرة في طرق الدفع، ويصبح كثير من أفراد المجتمع مدينين فترات طويلة من حياتهم، ولا يتمكّنون من الادخار وتحقيق التنمية والتقدّم لهم ولمجتمعاتهم.

ومن هنا ندرك حكمة الإسلام حين نفّر من الدّين تنفيراً شديداً. فكان النبي ﷺ يتعوّذ من الدّين. وكان يقول: (يُغْفَرُ للشهيد كلُّ ذنبٍ إلا الدَّين).

الإسراف : الزيادة عن الحد في إنفاق المال المباح، كالزيادة عن الحد في الطعام والكسوة.
والتبذير: إنفاق المال في غير مباح، قلّ أو كثُر، كالمال المبذول في الخمر.

ضوابط المِلكيّة في الإسلام

٤- الابتعاد عن الكبر والحسد

الكبر والحسد آفّتان من الآفات التي ترتبط غالباً بالمال، حيث يورّث المال بعض الأغنياء نوعاً من الكبر والمباهاة والترفع عن الناس، وهو ما نهى عنه الإسلام بشدة، يقول النبي ﷺ : " لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر. "

وفي المقابل بعض الناس ممّن ضيّقت عليهم أرزاقهم، ينظرون إلى غيرهم بنوع من من الحسرة والتمنّي، وربّما الحسد على ما آتاهم الله تعالى من فضله، وذلك أيضاً ممّا نهى عنه الإسلام.

وكلٌّ من الغني إذا تفاخر وتكبّر ، والفقير إذا حسد وتحسّر، بعيد عن فهم حكمة الله تعالى في المنح والمنع، وكلٌّ منهما لا يدرك أن الاعتزاز الحقيقي إنما يكون بالإيمان والعمل الصالح لا بالمال والثروة.

قال تعالى: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ الزخرف: ٣٢

خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام

١- التوازن في معالجة الظواهر الاقتصادية

إنّ الإسلام دين الوسطيّة، لا يتطرّف في جانب على حساب آخر، ومن الأمثلة على هذا التوازن في شؤون الاقتصاد:

١- طريقة الإسلام في التعامل مع المِلكيّة، حيث إنه لم يلغها ولم يُطلِقها، بل أقرّها ضمن ضوابط معيّنة.

٢- وطريقة الإسلام في معالجة مشكلة التوزيع، حيث عدَّ التفاوت ظاهرة طبيعيّة، ولكنه سعى من جهة أخرى إلى منع تركز الثروة وإلى معالجة مشكلة الفقر.

خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام

٢- الجمع بين الدوافع الماديّة والدوافع الروحيّة

تركّز بعض النظم الاقتصادية على الدافع المادي في السلوك الاقتصادي للإنسان، كما هو الحال في **الرأسماليّة**، التي تقدس اللذة الماديّة والربح الماديّ، بينما تنكر **الاشتراكيّة** الدوافع الماديّة، وتدعو إلى تضحيّة المرء بكلّ ما يملك من أجل الآخرين. **أمّا الإسلام**، فقد تميّز بالجمع بين نوعين من الدوافع، لحفز الإنسان على السلوك الإقتصادي النافع :

١- الدوافع الماديّة

فقد أكّد الإسلام على مشروعيّة طلب العوائد الماديّة، لما في ذلك من أثر في حفز الناس على العمل والإنتاج، وهو ما يحقق تقدّم المجتمع وازدهاره، حيث وصف القرآن الكريم العائد المادي بأنه (فضل من الله)، أمر الناس بـ (ابتغائه)، قال تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ المزمل: ٢٠

٢- الدوافع الروحيّة

كما ركّز الإسلام على تقوية الدوافع الروحيّة، لما لها من أثر كبير في ضبط الدوافع الماديّة، وفي نفجير طاقات الإنتاج والعمل النافع، وخاصة في حال ضعف الدوافع الماديّة أو غيابها، يقول النبي ﷺ: (إن قامت الساعة وبِيَدِ أحدِكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فَلْيَفْعَل).

خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام

تأملات قرآنية

جمع القرآن الكريم في أكثر من موضع بين الجوانب الروحيّة والجوانب المادية ، كما في قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٩ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٠ ﴾ الجمعة: ٩ - ١٠

خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام

٣- انضباط السلوك الاقتصادي بالأخلاق

ضبط الإسلام السلوك الاقتصادي للمسلم، بإطار من القيم والأخلاق الإسلاميّة، وهو ما يشكّل حماية فعّالة للمجتمع، وكابحاً يكبح المسلم عن سلوك كلّ طريق في تحقيق الربح والعائد المادي، ولو بالإضرار بالآخرين وبالمجتمع.

فالمسلم يتعامل مع الآخرين في دنيا المال والأعمال، بالأمانة والصدق والوفاء، ويبتعد عن كلّ ما يضرّ بالآخرين ولو حقّق له عائداً ماديّاً مُجزياً، فلا ينتج أو يبيع ما يلحق الضرر بالآخرين، ولا يغشّ ولا يستغلّ ولا يحتكر.

مؤسّسات إقتصاديّة تعمل وفق أحكام الشريعة

أولاً: المصارف الإسلاميّة

مقدّمة: انتشرت البنوك في العصر الحديث، واتّسع نطاق عملها وازدادت أهميّتها، ولم يعد يمكن تصوّر وجود اقتصاد حديث دون أن تلعب البنوك فيه دوراً رئيساً.

لكن عمل البنوك اليوم يقوم على أساس الربا الذي حرّمه الإسلام تحريماً شديداً، ومن هنا نشأت الحاجة إلى إنشاء مصارف إسلاميّة تلتزم أحكام الشريعة الإسلاميّة ولا تتعامل بالفوائد الربويّة.

مؤسسات إقتصاديّة تعمل وفق أحكام الشريعة

أولاً: المصارف الإسلاميّة

نشأة المصارف الإسلاميّة:

بدأ تنظير الكتّاب الإسلاميين لفكرة (بنوك بلا فوائد) منذ خمسينيّات القرن الماضي، في وقت لم يكن أحد من الاقتصاديين الآخرين يتخيّل إمكانيّة تحقق هذه الفكرة، وكانوا يرونها ضرباً من الخيال. وشاء الله تعالى لهذه الفكرة أن تتحقق رغم كلّ الصعوبات :

١- ففي سنة ١٩٧٥م. أُعلِنَ عن أول محاولة رسميّة لتأسيس مصرف إسلامي، يلتزم أحكام الشريعة الإسلاميّة، ولا يتعامل بالفوائد الربويّة، وذلك في إمارة دبي، وهو **بنك دبي الإسلامي**.

٢- ثمّ تلا ذلك قيام الأمير محمد الفيصل آل سعود بتأسيس سلسلة من البنوك الإسلاميّة، ابتدأها بـِ **بنك فيصل الإسلامي** في مصر ، وبنك فيصل الإسلامي في الخرطوم.

٣- ثمّ تتابع إنشاء المصارف الإسلاميّة في العالم العربي والإسلامي، بل وفي العالم كلّه، ويبلغ عددها الآن المئات، وتدير استثمارات بمئات المليارات، كما تقوم بنوك عالميّة عريقة اليوم بتقديم خدمات مصرفيّة إسلاميّة.

مؤسسات إقتصاديّة تعمل وفق أحكام الشريعة

أولاً: المصارف الإسلاميّة

الأساس الذي يقوم عليه التمويل في المصارف الإسلاميّة:

يقوم التمويل في المصارف الإسلاميّة على أساس **المشاركة في العائد، ربحاً كان أو خسارة**، فالعائد غير محدد مسبقاً، ولكنّه متوقف على نتيجة الاستثمار، بخلاف التمويل في المصارف الربوية الذي يقوم على أساس **الإقراض الربوي**، حيث العائد محدد مسبقاً، بغضّ النظر عن نتيجة الاستثمار.

الفروق الأساسية بين البنك الاسلامي والبنك التقليدي من حيث سياسة التمويل:

الرقم	البيان	البنك الاسلامي	البنك التقليدي
1	وظيفة المال في البنك	الاستثمار وليس الايجار (أستثمر ولا تؤجر) (المال لا يولد المال) لا متاجرة على ملكية المال	الإيجار (تأجير النقود) المال يولد المال (المتاجرة على الملكية)
2	أخذ وإعطاء الفائدة	محرم	أساسي
3	مدة السداد	ترتبط بحياة المشروع مع عدم أخذ فائدة عند التأخير في التسديد	قصيرة غالبا , مع أخذ فائدة فورية عند التأخير في التسديد
4	عدم الوفاء بتسديد القرض	الاعفاء في حالة الإعسار في القرض الحسن , مع عدم الإرهاق والتعسف في التحصيل في التمويلات الأخرى	غير مسموح به , إجراءات شديدة في حالة العجز عن التسديد
5	هدف التمويل	هدف البنك الإسلامي في المقام الأول تنمية المجتمع الإسلامي واستثمار أمواله بطريقة شرعية تحقق أهداف المجتمع ثم يأتي الربح في المرحلة الثانية.	الربح في المقام الاول.

ولا شكّ أنّ المشاركة في العائد:

١- أكثر عدلاً للطرفين.

٢- كما أنّها تؤدي إلى استثمار أوسع للمال في المجتمع، إذ يتضامن المصرف مع المستثمر حال الخسارة، ويُعفيه من الفائدة الربويّة التي تشكّل عِبئاً عليه قد يمنعه من طلب التمويل ، خاصة إذا كان قدر الفائدة يقارب الربح المتوقع، أو كانت هناك مخاطر للخسارة.

مؤسسات إقتصاديّة تعمل وفق أحكام الشريعة

أولاً: المصارف الإسلاميّة

طرق التمويل في المصارف الإسلاميّة:

يتخّذ التمويل في المصارف الإسلاميّة طرقاً، منها:

١- المشاركة (المتناقصة) المنتهية بالتمليك ،

وصورته: أن يدخل البنك بصفة شريكٍ ممولٍ كلياً أو جزئياً في مشروعٍ ذي دخلٍ متوقع، بحيث يعطي البنك الحق للشريك في الحلول محله في الملكيّة دفعةً واحدةً، أو على دفعاتٍ وفق ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، بأن يبيع البنك نصيبه كله أو بعضه للشريك في أي وقت يشاء بعقد ينشآنه عند إرادة البيع.

وجاءت كلمة **المتناقصة** فيها لتدل على أن البنك الإسلامي تنقص حصته تدريجياً، لأنّه يبيعها لشريكه، وجاءت عبارة **المنتهية بالتمليك**، أي: بالنسبة للشريك المشتري حيث إنه يتملك العقار مثلاً بالتدريج.

وقد ابتكرت البنوك الإسلامية المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك لتكون بديلاً شرعياً للقروض الربوية، وخاصة في المشاريع العقارية التجارية، ولمساعدة الحرفيين والمهنيين والمزارعين في امتلاك الأدوات والآلات اللازمة لمشاريعهم، وكذلك في مجالات النقل والمواصلات وغيرها. والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك تعتبر رافداً مهماً للتنمية الاقتصادية المحلية إن حسُنت الاستفادة منها.

مؤسسات إقتصاديّة تعمل وفق أحكام الشريعة

أولاً: المصارف الإسلاميّة

طرق التمويل في المصارف الإسلاميّة:

٢- بيع المرابحة للآمر بالشراء، وصورته: أن يتولى البنك شراء السلعة مثلاً بنفسه ، ثم يبيعها للعميل بسعر مقسط أعلى ، ومعنى ذلك أن البنك هو الذي سيقوم بالشراء طبقا للطلب الذي يقدمه له العميل ، ولا يجوز أن يقوم العميل بشراء السلعة، ثم إذا اشترى البنك البضاعة يخبر العميل أنه اشتراها ، ومن ثم يبيعها له . و البائع وهو البنك الإسلامي) يعرض سعرين ، أحدهما للنقد والآخر للتقسيط وهذا أمر جائز بشرط أن ينصرف المشتري على اختيار أحد النظامين.

الخطوات العملية لبيع المرابحة

١- المشتري يحدد مواصفات السلعة التي يريدها ويطلب من البائع أن يحدد ثمنها . البائع- يرسل فاتورة عرض أسعار محددة بوقت .
٢- توقيع المشتري الوعد بشراء السلعة من البنك مرابحة بتكلفتها زائد الربح المتفق عليه . البنك- يدرس الطلب ويحدد الشروط والضمانات للموافقة .
٣- عقد البيع الأول- البنك- يعبر للبائع عن موافقته لشراء السلعة ويدفع الثمن حالا أو حسب الاتفاق . البائع - يعبر عن موافقته على البيع ويرسل فاتورة البيع.
٤- تسليم وتسلم السلعة- البنك- يوكل المستفيد بتسلم السلعة . البائع- يرسل السلعة إلى مكان التسليم المتفق عليه . المشتري - يتولى تسلم السلعة بصفته وكيلا ويشعر البنك بحسن تنفيذ الوكالة .
٥- يوقع الطرفان (البنك والمشتري) عقد بيع المرابحة حسب الاتفاق .

مؤسّسات إقتصاديّة تعمل وفق أحكام الشريعة

ثانياً: شركات التأمين الإسلاميّة

مقدّمة: انتشرت شركات التأمين في هذا العصر، وأصبحت من ضرورات الحياة الاقتصاديّة المعاصرة بسبب تطوّر الحياة وطرق التجارة وزيادة المخاطر.

ويقوم التأمين على أساس فكرة التضامن مع من نزلت به مصيبة أو خسارة مفاجئة بدل أن ينوء بتحمّلها وحده. وقد حثّ الإسلام على التضامن ودعا إلى التعاون على الخير، والتكافل بين أفراد المجتمع في مواجهة النوازل والمصائب، وشرع نظماً لتحقيق ذلك، مثل: مصرف (الغارمين) من مصارف الزكاة ونظام (الدية على العاقلة).

مؤسّسات إقتصاديّة تعمل وفق أحكام الشريعة

ثانياً: شركات التأمين الإسلاميّة

حكم التأمين: اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم التأمين كما تجريه شركات التأمين المعاصرة، فذهب أكثرهم إلى تحريمه، بينما ذهب فريق منهم إلى إباحته بشروط محددة، ولكلّ من الفريقين أدلّته، والأمر محل اجتهاد واحتمال، وفيه سعة.

وما يهمنا هنا، أنه ظهرت فكرة إنشاء شركات تأمين إسلاميّة، تحقق قدراً أكبر من العدالة، وقد لاقت هذه الفكرة النجاح والتطبيق والانتشار.

مؤسّسات إقتصاديّة تعمل وفق أحكام الشريعة

ثانياً: شركات التأمين الإسلاميّة

الرقم	أساس التصنيف	التأمين التقليدي	الإسلامي (التكافلي)
١	من حيث التكييف والتنظيم	الشركة طرف أصيل، تعقد باسمها ، وتتملك الأقساط وتتحمل المسؤولية بالكامل في مواجهة المستأمنين.	الشركة وكيلة عن حساب المشتركين، فلا تعقد العقد باسمها أصالة ولا تتملك الأقساط ولا تدفع من مالها شيئًا إلا على سبيل القرض الحسن المسترد.
٢	من حيث العقد	العقد المنظم هو عقد واحد بين الشركة والمستأمنين يقوم هذا العقد على المعاوضة بين الأقساط ومبالغ التأمين.	العقود التي تنظم العلاقات هي ثلاثة عقود: • عقد الوكالة بين الشركة وحساب المتكافلين. • عقد المضاربة لاستثمار أموال حساب المتكافلين. • عقد الهبة بعوض الذي ينظم العلاقة بين المتكافلين .
٣	ملكية الأقساط وعوائدها	تدخل الأقساط مباشرة في ملكية الشركة، وبالتالي لا مجال للحديث عن ملكية العوائد لأنها تابعة لها.	لا تتملك الشركة الأقساط وإنما تصبح ملكاً لحساب المتكافلين وجميع عوائدها تكون لهذا الحساب إلا أن الشركة تأخذ نسبتها من الربح عن طريق المضاربة الشرعية.
٤	عدد الحسابات	حساب واحد يشمل أقساط المستأمنين وأسهم المساهمين.	حسابان منفصلان حساب صندوق المتكافلين وحساب المساهمين في الشركة.
٥	من حيث الهدف	ربحي كامل يسعى لتحقيق أكبر ربحية من محفظة التأمين.	تعاوني يسعى لتفتيت الخطر الذي يتعرض له المستأمنون بالإضافة إلى الربح الناتج عن المضاربة.
٦	الفائض التأميني	لا يوجد في التأمين التجاري ما يسمى بالفائض وإنما نسبة الربح.	يوجد فائض تأميني لصندوق المتكافلين لايحق لهيئة المؤسسين التصرف به.
٧	الذمة المالية	يكون للشركة كلها ولجميع أنشطتها ذمة مالية واحدة تسمى صندوق الشركة.	يتكون من : ذمتين ماليتين مستقلتين ذمة هيئة المساهمين وذمة صندوق المتكافلين.
٨	حرص المستأمن	لا علاقة له بالشركة لأنه دفع القسط وخرج من ملكه ولايستفيد منه إنْ وفر على الشركة أم لم يوفرْ عليها.	المستأمن حريص على مال صندوق المتكافلين لأنه شريك فيه.
٩	من حيث الاستثمار	تستثمر أموالها في أي نشاط اقتصادي سواء كان محرماً أو مباحاً ، أو كان يخدم المجتمع أم لا.	تستثمر أموالها وأموال صندوق التأمين في نشاطات اقتصادية نافعة مباحة شرعاً.

الأساس الذي تقوم عليه شركات التأمين الإسلاميّة:

يقوم عمل شركات التأمين الإسلاميّة على أساس التأمين التعاوني، أي: المشاركة بين المستفيدين والمؤسسين في الأرباح والخسائر وتكاليف تغطية الحوادث المؤَمَّن عليها.

بينما يقوم عمل شركات التأمين التجاريّة على أساس التأمين لتجاري، حيث يكون المؤسسون فقط شركاء فيما بينهم في الأرباح والخسائر وتكاليف تغطية الحوادث المؤَمَّن عليها، أما المستفيدون فينحصر التزامهم بدفع أقساط التأمين للشركة.

آلية التوزيع في شركات التأمين الإسلامية

1

تقوم
إدارة شركة التأمين الإسلاميّة
خلال مدة زمنيّة معينة
هي سنة مثلاً
بإدارة

2

المال

الذي تمّ جمعه من:

رأس مال الشركة

و

أقساط المستفيدين

3

حيث يتم تقسيم المال
إلى ثلاثة أقسام :

- استثمار في مشاريع استثمارية ٣/١
- مواجهة المخاطر التي أمّن المستفيدون ضدّها ٣/١
- أجرة للإدارة (رواتب لموظفي شركة التأمين) ٣/١

4

وبعد ذلك كلّه هناك أحد احتمالين :

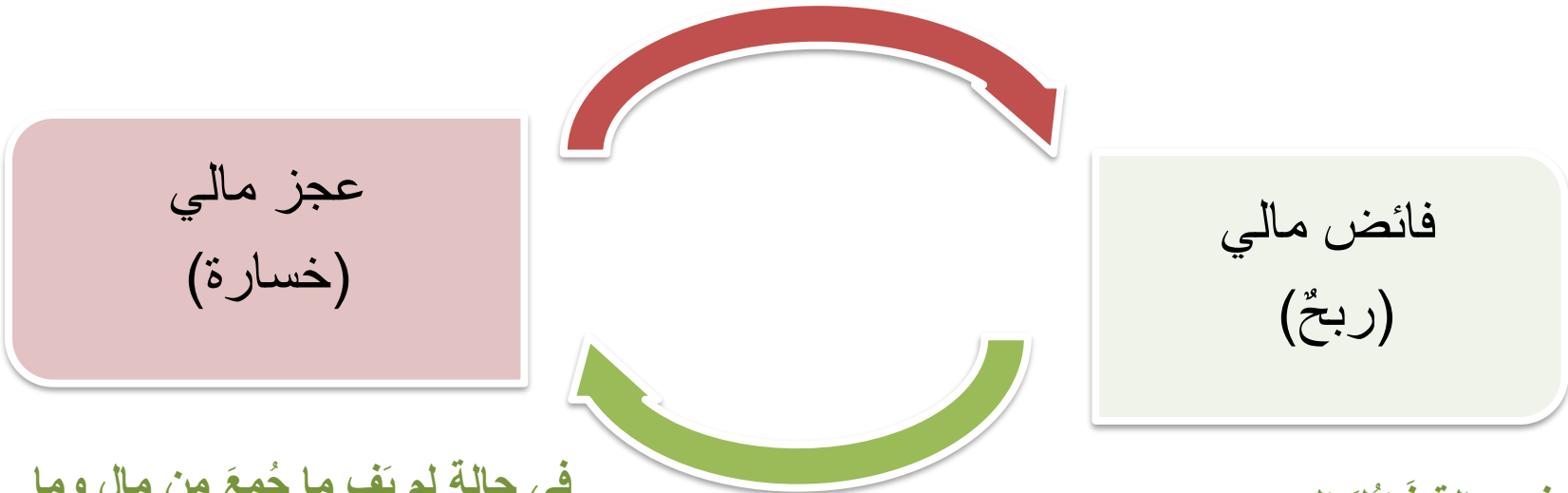

في حالة فَضُلَ الربح:

في شركات التأمين الإسلاميّة :

الربح يــوزَّع على المــؤسّسين والمستفيدين ، كلٍّ ونسبة مساهمته.

أما في شركات التأمين التجاريّة :

يذهب الفائض كله للمؤسسين، ولا يعود شيء من الأقساط للمستفيدين.

في حالة لم يَفِ ما جُمِعَ من مال وما تحقق من أرباح لمجابهة المخاطر :

في شركات التأمين الإسلاميّة :

يطالب المؤسســون والمستفيدون بمبـالغ إضافية لتغطية هذا العجز، كل بنسبة ماله.

في شركات التأمين التجاريّة :

يتحمّل المؤسسون وحدهم تغطية العجز.